الندوة العلمية: "ظواهر شجاعة اللغة العربية"

يوم 07 ديسمبر 2023

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

الأستاذ: د/نسيم بوغرزة

محور المشاركة: المحور الثاني؛ شجاعة العربية في التراث النحوي والبلاغي

شجاعة العربية في الاستعمال الخطابي عند سيبويه من المجاري البنوية إلى سعة الكلام.

ملخص:

يحاول هذا البحث أن يكشف عن الاستعمالات الفعلية للكلام العربي في واقع الخطاب بعيدا عن البنى التجريدية المحمولة على القياس، ليكشف عن الأوجه الأدائية للوظيفة التبليغية (التواصلية)، وقد ورد في كاب سيبويه شيء غير قليل مما سمع عن العرب الفصحاء في التوصل الفعلي، مما هو من قبيل "شجاعة العربية"، في اختصار الصور التعبيرية التي صارت عرفا في الخروج عما يقتضيه القياس، لنقف صور من الحذف الجاري على سعة الكلام، ونكشف عن أوجه استعمالاتها الفعلية لدى المتكلمين.

الكلمات المفتاحية: شجاعة العربية، سيبويه، الاستعمال، سعة الكلام، الحذف.

Summary:

This research attempts to reveal the actual uses of Arabic speech in the reality of discourse, away from abstract structures based on analogy, to reveal the performative aspects of the communicative function. A lot of what was heard about eloquent Arabs in actual communication were mentioned in the book of Sibawayh, such as the wisdom of Arabic language in abbreviating the expressive forms that have become customary in deviating from what is required by analogy. This paper tries to look at examples of the deletion that occurs in the breadth of speech, and to reveal the aspects of their actual uses among speakers.
Key words: shift, Sibawayh, deletion, Usage.

مقدمة:

إن الحذف في الكلام منوط بشرط علم المخاطب، وهو أسلوب لساني يجري عليه الكلام بما يعرف بالاقتصاد اللغوي، في التعبير عن المعنى بأقل اللفظ، إلا أنه لا يقع اقتصاد في حرف أو لفظ أو تركيب إلا بعد ذكره، والإحالة عليه، وهذا هو المتعارف عليه، إلا أن الصيرورة إليه لا تحكمها قوانين ولا ضوابط، بل هو ما يدخل في الذوق وقدرة المتكلم على التصرف في التعبير، قصد غاية غير جارية على اللفظ في الظاهر. وسنتناول الشجاعة وحدها وصورها ثم مظاهرها في اتساع الاستعمال اللغوي.

حد المصطلح:

تدل لفظة الشجاعة في اللغة على الشدة لسان والجرأة الفائق وقوة القلب، وهي كما يقول أبو هلال العسكري: «والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء الْمِقْدَام فِي الْحَرْب ضَعِيفا كَانَ أَو قَوِيا والجرأة قُوَّة الْقلب الداعية إِلَى الاقدام فِي الْحَرْب ضَعِيفا كَانَ أَو قَوِيا»[1].

[1] «الفروق اللغوية للعسكري» (ص108):

أما الشجاعة في الاصطلاح فهي قدرة المتكلم على التصرف في أوجه الكلام على جهة تخالف المتعارف عليه في الأوساط، فيعدل إليها قصد التعبير عن أغراض معينة غير التي تجري في الاستعمال العادي.[2]

ويعد ابن جني (392ذ) أول من استعمل هذا اللفظ وخصص له بابا سماه "باب في شجاعة العربية"، قال فيه: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف».[3]

والمسلك ذاته عند ابن الأثير الجزري فقد عده في الالتفات؛ لأنه مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، وهذا النوع من الكلام أيضا ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو عكسه، أو من فعل ماض إلى مستقبل، أو عكسه، وسمي «شجاعة العربية» لأن الشجاعة هي الإقدام، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورّد ما لا يتورّده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام؛ فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات.[4]

ولما كانت هذه الأساليب مما جرى على العرف في الاستعمال العربي فقد عني بها النحويون وبينوا مسالكها ومحالَّها من القياسات التي تحكم النظام اللغوي، ونجد سيبويه قد خص هذه الصور بمزيد تفصيل –وإن لم يستعمل مصطلح الشجاعة–، فقد جاء في أبواب الكتاب ذكر الحذف والزيادة والتقديم والتأخير وحمل الكلام على المعنى، ونحوها من صور العدول عن الأصل.

---

[2] يستدل بعض الباحثين على اللجوء إلى هذا الأسلوب بعجز اللغة عن التعبير عن أغراضهم ومكنوناتهم، وهذا تخريج أعرج لأنهم لم يفرقوا بين الاستعمال الخطابي والتركيبي.

[3] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، دت، (362/02).

[4] ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت، (03/02).

شجاعة العربية في باب الحذف:

تتعدد صور الالتفات وتتداخل، ولا يسعها بحث مفرد كالذي نحن بصدده، لهذا سنتناول عرض مبحث الحذف، لنقف على الصور التي جرى الاستعمال على حذفها وعلاقتها بما هو كثير في الكلام، والقصد من هذا الوصول إلى العلاقة التي تربط بين ثلاثة مباحث: **الحذف، وسعة الكلام، والأساليب المسموعة.**

إذا ما نظرنا إلى المعاني التي يقصد فيها المتكلم إلى الحذف فسنجد أنه يجري في مواضع غير خافية على السامع من الناحية التركيبية، وإنما يخفى منه حال (مقام) استعماله، حتى عد الجرجاني مأْخَذ الحذف مَأْخذا يُشْبِهُ السِّحْر، ويَبْهَرُ الفِكْر. ويكون الحذف أفْصَحَ من الذكْرِ، والإضمار أحسن للتصوير من الإظهار.[5]

أما **الحذف فهو** ترك عنصر لغوي من الكلام لغرض معين، إما تخفيفا وإما لسبق لذكر طلبا لغرض معين يقتضيه الحال أو قصد المتكم إليه، ويجري الحذف في الكلام العربي البليغ في حذف أو جُزْءٍ من الكلمة، كأداة النداء وياء المتكلّم. وحذف جُزْءٍ من الجملة كحذف المسند أو حذف المسند إليه أو حذفهما، أو حذفِ شيءٍ من متعلّقاتِ الفعل أو ما يَعْمَلُ عمله. وحذف جملة كاملة. وحذف أكثر من جملة.[6] أي أنه يمس كل مستويات اللغة، وتختلف أحكامه بين الاستحسان والوجوب والكراهة، كما هو مبثوث في كتب البلاغة.

ويتحدد الاتساع بأنه ضربٌ من الحذف، إلا أن الفرقَ بينه وبين الحذف فهو أن ما بعد المحذوف في الاتساع تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه، أي يأخذ موضعه

---

[5] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ط3، 1413هـ (01/171-172).

[6] حبنكة الميداني، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط01، 1996م، (01/130).

وحكمه، أما في باب الحذف فتدعُ ما بقي على حالهِ في الإعراب. وصور هذا أن تقيم **المضاف إليه مقام المضاف**، نحو قولِه تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}، أي: أهل القرية، وكقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ، ومنها **أن تقيم الظرف مقامَ الاسم** نحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، و"وُلدَ لَهُ ستونَ عامًا" والتأويل: "ولدَ لَهُ الولد في ستين عامًا" **ومنها الاتساع في الظروف** كقولهم: "نَهارك صائمٌ وليلُك قائمٌ" بمعنى: "أنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل" وكذلك، ومنها **الاتساع في المصدر** في جواب: متى سير عليه؟ فتقول: مقدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وصلاةَ العصر، أي: زمن مقَدَمِ الحاجِّ، ووقت صلاة العصر. فتوسع فيه إلى الظرفية.[7] ويعلق ابن السراج على كثرة جريانه في الكلام العربي قائلا: «وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به».[8]

والأساليب المسموعة. وهي الأساليب التي وردت في المصنفات النحوية الأولى مما جرى على ألسنة العرب الفصحاء وسجله النحويون، حيث يفرقون بين مستويين للكلام، يمثل الأول منهما مستوى البنية ويمثل الثاني مستوى الخطاب، وهذا التفريق الدقيق فات المتأخرين من النحاة بحكم بعدهم زمن السماع والرواية. ومن هنا **ميز النحويون الأول بين الكلام كخطاب والكلام كبنية؛ وهذه ميزة خاصة ب**التحليل العربي الخليلي للغة وتفسير ظواهرها، فلم يقتصر على الجوانب الشكلية الصورية، بل شملت أيضا الجوانب الخطابية (تبليغ الأغراض)، فذكر النحاة أقل ما تحصل به الفائدة من الكلام، وعن إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة. وهي نظرة ولت بعد غزو المنطق وظهور النحو التعليمي، ولم ينتبه لها إلا قلة من العلماء أمثال السهيلي () والرضي ()،[9] وقد ربط النحاة الأوائل، عند وصفهم للغة، بين ظواهر اللغة الإفرادية والتركيبية بما يمكن أن تؤديه من معنى، لا من حيث اللغة، ولكن من حيث البلاغة

---

[7] سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1988م، (01/222-223).

[8] أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان دط، دت، (02/255).

[9] عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد78، 1996م، ص101.

والفائدة. وأوضح دليل على ذلك هو تمييزهم الصريح والحاسم بين الكلام كبنية والكلام كخطاب.

ولما أهمل الفصل بين الجانبين صارت نتائجه آيلة إلى التناقض والقصور، وأوضح دليل على سلامة هذا التصور وفساد تصور المتأخرين، هو عجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف، حيث حددوه بتعريفات كثيرة تجاوزت العشرة، لم يسلم أحد منها من المعارضة والنقد.[10] وقد نقل ابن فارس هذا فقال: «هَذِهِ مقالات القوم فِي حدّ الاسم يُعارضها مَا قَدْ ذكرته. وَمَا أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة».[11]

وتفصيل هذا التفريق كالتالي:

الاسم من الناحية اللفظية: ما دل على معنى لا يكون حدثا مع الزمان <=> بمقابل الفعل.

الاسم من الناحية التبليغية: منه المطلق هو ما دل على ذات يصح الإخبار عنه، ومنه المضارع للفعل ومنه المضارع لحرف المعنى في الدلالة على الظرفية مثل إذا وحيث، أو الاستفهام مثل: مَنْ وأيّ، ومتى، وأين...

الاسم من الناحية الصورية: هو ما قبل دخول الزوائد عليه يمينا وشمالا بحسب درجة تمكنه، كالجر والتنوين والنداء وأل والإضافة.

الاسم من الناحية التركيبية: ما كان مبتدأ ومبنيا عليه أو فاعلا، ولا يكون في موضع الفعل ولا الحرف. ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف عن الحرف، فلا يأتي في موضعه في التركيب البتة.[12]

شجاعة العربية في باب الاتساع:

---

[10] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، (292/02).

11أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مؤسسة محمد علي بيضون ط01، 1997م، ص49.

[12] عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ص101-102.

كانت ظاهرة الاتساع راسخة في أذهان كل علماء العربية، وإن لم يفردوا لها تعريفا أو مفهوما، بل تناولوها في مباحث، وكانت الظاهرة منتشرة في جميع مستويات اللغة، وكلّها تدور في فلك الخروج عن القياس، والعدول عن الأصل لأغراض حتّمها الموقف اللغوي، وهذا الخروج عدّوه دليلا عل فصاحة القائل، وطلبا لخفة الكلام، ومرونة رتيبة تتميز بها العربية، وذلك كلّه راجع إلى أنّ "الذوق الجمالي كان يفرض وجوده على الصيغ والتراكيب تحقيقا لجوانب جمالية وأخرى من أجل تيسير العملية النطقية"[13]، فحين تعدل العرب عن الأصل –ويكون هذا العدول لاعتبارات– فإنّها تستحضر الجانب الذوقي الجمالي خلال المقام اللغوي، فالعدول عن الأصل نوعان "عدول مطّرد أو عدول غير مطرد، أما غير المطرد فذلك ما سمّاه النحاة (شاذّا) فإن كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع لقواعد تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال أو الاستخفاف وغيرها"[14].

فالذوق الجمالي عند العربي يفرض نفسه، ويظهر في الخروج عن الأصل أحيانا، لاعتبارات عدة. وقد حصره النحاة هذا الخروج في التركيب اللغوي العربي في عدة وجوه؛ كـالزيادة والحذف، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتضمين، والقلب، والنيابة، والجوار، والعوض، والتوهم، والاستغناء، والالتفات وغير ذلك من العناصر التي تدخل في باب مسمى الاتساع.[15]

وأورد سيبويه في خضّم حديثه عن ظاهرة الاتساع عدة أمثلة وعدة صور، ومن أمثلته المشهورة قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: 82] حيث يفهم العربي ضمنيًّا سؤال أهل القرية، لكنه اتسع واختصر، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل ها هنا[16]، هنا أصبحت (القرية) مفعولا به في الجملة الفرعية المحَوّلة، وأنّها كانت في الجملة الأصل، مضافًا إليه، (أهلَ القريةِ)، فقد حذفوا (أهلَ)، فعمِل فعل السؤال في (القرية)، فها هنا حذف ثمّ نقلٌ لكلمة وإقامتها مقام الكلمة المحذوفة دون أن يختلّ المعنى الإجمالي للجملة، أي أننا قمنا بتغيير

---

[13] عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، ط1، 1998م، ص179.

[14] ينظر: تمام حسان، الأصول "دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، 2000، ص 128.

[15] حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، دار الفتح، الأردن، ط1، 2011، ص9.

[16] ينظر: سيبويه، الكتاب، (211/01).

المعنى النحوي فقط، فإدراك السامع وعلمه بالمحذوف رخّص لنا الحذف والنقل وتغيير المعنى النحوي، " لكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[17]

ومن هنا فإنّ الاتساع: "ضرب من التنوع في أساليب الكلام بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف التنوين، أو حرف الجرّ، أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلا منه، وما يتفرع من ذلك، والغاية من الاتساعِ الإيجازُ والاختصارُ وتخفيفُ اللفظ مع بقاء المعنى الأصلي للعبارة على ما كانت عليه قبل الاتساع"[18]

فالاتساع مبحث نحوي تداوليّ وهو خروج أو انحراف أو تغيير يعتري أصل التركيب، ويقوم في غالب الأمر على الحذف، لاعتبارات تحيط الموقف اللغوي من طلب الخفة، والإيجاز، ولعلم المخاطب إدراكه بالمحذوف وتقديره في ذهنه، وهو عملية تحويلية تكون بنقل الكلام عن مواضعه وإجرائه مجرى الآخر فيأخذ حكمه وإعرابه، دون الإخلال بالمعنى العام.

والاتساع في المستوى النحوي يكون في ثلاثة مجالات غالبا لا ينفك عنها؛ وهي: المطابقة والترتيب والإعراب؛ وغالبا ما يكون الخروج عن الأصل في هذه المجالات، فسيبويه حدّ هذه الظاهرة، فلها أحكام ودواعٍ تستدعي الاتساع، وليست اعتباطية الحدوث، فالاتساع يكون في وضع الألفاظ في التركيب على وجهٍ لا تكون فيه مطابقة للمعاني، مثل إطلاق المفرد وقصد الجماعة، وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر وما أطلق عليه النحاة التغليب، أو تأليف الجمل على نسق يختلف عن الترتيب الشائع المتعارف، مثل التقديم والتأخير، أو تضع الكلم مواضع بعض وتعربه بإعرابه إيجازا واختصارا ولدلالة المقام وعلم المخاطب بالمعنى"[19]، مثل وضع الظرف موضع المبتدأ مثل نهارُك صائمٌ وليلُكَ قائم، أو إقامة المصدر مقام الظرف " وذلك قولك: متى

---

[17] المصدر نفسه، (212/01).

[18] بهاء الدين عبد الرحمن، مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، ص24. على رابط موقع الألوكة: https://www.alukah.net/Books/Files/Book_6875/BookFile/alnaho.pdf يوم 26-11-2023م.

[19] ينظر: حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، ص83.

سير عليه؟ فيقول: مقدَمَ الحاجِّ، وخفوقَ النّجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنّما هو: زمنَ مقدمِ الحاجِّ، وحينَ خفوقِ النّجمِ، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار"[20].

شجاعة العربية في الاستعمال المسموع على غير القياس:

ونأخذ هنا مثالا على هذا التمييز الدقيق في مستويات الاسم، أي بين وضعه الصوري واستعماله الخطابي الذي تراعى فيه السياقات الاجتماعية (المقامات)، ففي حد الاسم مثلا نجد أنه عرفه بقوله: «فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط».[21] واكتفى بالتمثيل له بأجناسه، وكان الوضوح دليلا على هذا الصنيع، ويقول في البُر: «وإنّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد».[22] ومن هنا فالحاجة التي دعت إلى مثل هذا الاستعمال اللغوي هي الجانب الاجتماعي (ما هو في نحيط اللغة)، فرغم أن الأعلام كزيد (وهو في الأصل صغير الإبل) إلا أنه مشترك بين كل الأفراد باعتبار أنه معروف عندهم، ولا حاجة إلى علامة تعرفه مثل الألف واللام والإضافة، ونحوها. ويلزم من هذا المصير إلى القول إن في معرفة الأجناس لدى المتكلمين غنية عن تعليمها صوريا.

وفي النصين التاليين يبين هذا الفرق؛ فالأول قول سيبويه: «إنما منعهم أن يُدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنهم لم يجعلوا الرجل الذي سُمّي بزيد من أمةٍ كلُّ واحد منها يلزمه هذا الاسم، ولكنهم جعلوه سُمّي به خاصا (...) وأما الدّبَران والسِّماك (...) فإنما يُلزَم الألفَ واللام من قبل أنه عندهم **الشيء بعينه**».[23] وأما الثاني فقوله: «وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد، أن الأسد وما أشبهها **ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس** فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضا من بعض، ولا تحفَظ حُلاها كحفظ ما يَثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه. ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب **وما تثبت معهم واتخذوه بأسماء**، كزيد وعمرو».[24]

---

[20] سيبويه، الكتاب، (222/01).

[21] المصدر نفسه، (12/01).

[22] المصدر نفسه، (396/01).

[23] المصدر نفسه، (101/02).

[24] المصدر نفسه، (94/02).

فالاستعمال اللغوي هو الذي يصور الحاجات التي يفتقر إليها المتكلم في تعامله داخل بيئته الاجتماعية، فلما لم يكن به حاجة لتمييز أفراد جنس الأسد وبقية الحيوان لوضوحها الكامن في شمولها لطائفة من الأفراد التي لم يجر التعامل معها على صور الأفراد، اقتصر فيها على تسميات عامة على قدر حاجة، بكونها أخض من اسم الجنس العام (الحيوانات).[25] إلا أن هذا التفريق الدقيق من الناحية الدلالية غير مراعى في **البناء الصوري للاسم**، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[26]

زيادات قبلية		الأصل	زيادات بعدية	
الجارّ	الـ	اسـم	العلامة الإعرابية	التنوين
				الصفة
	النداء			المضاف إليه

مع مراعاة أن بعض العناصر لا تجتمع عليه كالتعريف مع التنوين، والتنوين مع الإضافة، وقد تقدم هذا.

أما حد الفعل الإجرائي فإنه هو الآخر يقبل زيادات تميزه عن الاسم وحرف المعنى، وهي التي تسمى علامات، وتوضيحها كما يلي:

زيادات قبلية	الأصل	زيادات بعدية	
السين/سوف	الفعل	العلامة الإعرابية	الضمير المتصل
قد/لقد			نون النسوة
ما			نون التوكيد
لم			ياء المخاطَبَة
لن			تاء التأنيث

شجاعة العربية في أوجه أخرى من الاستعمال:

[25] مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007م، ص112

[26] وهذا التصور صار هو الوحيد السائد في الدرس النحوي خاصة بعد سيطرة النزعة التعليمية في القرنين الخامس والسادس الهجريين، حيث نجد ابن مالك مثل يحد الاسم في ألفيته بقوله:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَ «أَلْ» وَمُسْنَدٍ: لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

سنرى في النصوص التالية أن سيبويه يورد من صور الاستعمال اللغوي التي تجري في عرف المتكلمين من غير ما جرى على المشهور من القياس.

النص الأول: قال سيبويه: «يشبهونه بما قد حُذف **واستعمل محذوفا**، كما قال العجَّاج:[27]

قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِى».[28]

النص الثاني: عقد له بابا كاملا فقال: «هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار **بمنزلة المَثَل** وذلك قولك: "هذا ولا زَعَماتِك ". أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك. ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرُّمّة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مية إذا مَيٌّ مُساعِفةٌ ... ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأَنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيّة. ولكنّه لا يذكر أذكر **لكثرة ذلكفيى كلامهم، واستعمالهم إيّاه،** ولَما كان فيه من ذكر الدَّيار قبل ذلك، ولم يَذكر: ولا أتوهَّمُ زعماتِك **لكثرة استعمالهم إيَّاه،** ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه. ومن ذلك قول العرب: " كِلَيْهما وتمراً "، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ **في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل** لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال: أَعْطِنى كِلَيْهما وتَمْراً.

ومن ذلك قولهم: "كلَّ شيء ولا هذا " و "كل شيء ولا شتيمة حر "، أي ائت كل شيء ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأُجرى مُجرى: ولا

---

[27](٤) ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي مكتبة أطلس، دمشق، دت، (442/01).

[28]«سيبويه، الكتاب، (26/01).

زَعَماتِك. ومن العرب من يقول: "كِلاهما وتمراً "، كأَنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً. و "كل شيء ولا شتيمة حر ". كأنه قال: كل شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ» .[29]

النص الثالث: «ومن ذلك قول العرب: مَنْ أنتَ زيداً، فزعم يونسُ أنّه على قوله: مَنْ أنت تَذكُر زيداً، **ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه،** فإنّه قد عُلم أنَّ زيداً ليس خبراً " ولا مبتدأ "، ولا مبنياً على مبتدإ، فلا بدَّ من أنْ يكونَ على الفعل، كأَنه قال: مَنْ أنتَ، معرَّفاً ذا الاسمَ، ولم يحمل زيداً على مَنْ ولا أنت. ولا يكون مَنْ أنتَ زيداً إلّاّ جوابا، كأَنَّه لما قال: أنا زيدٌ، قال: فَمَنْ أنتَ ذاكِراً زيداً».[30]

النص الرابع: «فإن قلتَ: كان حليم أو رجلٌ فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْس».[31]

من هذه الصوص نكتشف أن من صور الاستعمال العربي ما استعمل محذوفا في أصل كلامهم، لكثرة الاستعمال أو لعم المخاطبين بالمحذوف، وبما أن اللسان البشري يجري على الاختصار والاقتصاد فإنهم يوصلون الفائدة بأقل اللفظ، فيكون المعروف بين المتخاطبين بمنزلة المحذوف؛ لأن القصد من التخاطب التبليغ، وإعلام المخاطب فائدة مما لم يجر في علمه ذكر لها.

ومن صور الاستعمال الجاري على هذا النمط ما كان بمنزلة المَثَل، وهو ما استعمل على الحذف في باب كثر دورانه في التخاطب حتى كان بمنزلة الأمثال، وقد يرد على الذهن البحث في السبب الذي سوغ الحذف في الأمثال، فيقال إن

---

[29] المصدر نفسه، (280/01-281).

[30] المصدر نفسه، (292/01).

[31] المصدر نفسه، (48/01).

أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم، وفي كلامه من الألفاظ ما يُستطرف فيعيده، فربما أعاد الكلام كله، وربما لا يذكر إلا ما استطرفه وتمثّله فلا حاجة به إلى ذكر ما حذف من الكلام؛ لأن المتبقي هو المثل.[32]

ومن صور الحذف ما حذف من الأفعال ودل عليه المحمول عليه من معمولاته، وهذا راجع إلى علم المخاطب بأن حمل معمول المحذوف ممتنع على ما بقي من الألفاظ، كأن يمتنع حمل المعرف على الفائدة، كمثل زيد، إلا في الاستفهام ونحوه. ويكون تأويل هذا بحمل الكلام على ما كان أصلا فيه، ويعود إلى المعنى الوضعي له، وهو ما يقابل المورد في الأمثال، فكان قولهم مثلا من أنت زيدا، آيلا إلى الأصل: من أنت تذكر زيدًا، فبان أن زيدا ليس خبرا، ولا يصح الإخبار به؛ لأن زيدا في الأصل رجل معروف بالفضل مشهور بالشجاعة يسمّى زيدا، وكان قولهم: من أنت زيدا إنكارا عليه.[33]

ويجري في استعمال العرب أيضا من هذا الضرب إطلاق المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر حملا للكلام على مضرب المثل كما في نحو: الصيف ضيّعتِ اللبن، فهو وإن كان في مورده للمؤنث إلا أنه يضرب للمذكر، «فتخاطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للمؤنث؛ لأن أصل ما جرى به المثل التأنيث»، ويقال في "من أنت زيدا": أنت عندي بمنزلة التي يقال لها كذا وكذا.

والصورة الأخرى للاستعمال الجاري على غير البناء التركيبي للكلام ما حذف على عدم صحة إخبار المخاطب به، فلا يستقيم الابتداء بالنكرة لتخبر عنها؛ لأن المخاطب دون المتكلم في معرفتها. وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب

---

[32] الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007م، (179/02).

[33] شرح كتاب سيبويه، (189/02).

المتكلم في معرفة ما خبّره به، فإذا قال: "كان زيد عالما "كان المخاطب عالما بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعا، وإذا قال: "كان عالم زيدا " فعالم منكور لا يعرفه المخاطب، ولم يجعله خبرا فيفيده.[34]

خاتمة ونتائج:

يمكن إجمال أهم ما توصل إليه البحث في النقاط التالية:

- لم يخل مستوى من مستويات اللغة من صور العدول عن الأصل المقيس على الأكثر إلى مستويات تواصلية فعلية بفرضها المقام الخطابي.
- أن الاستعمال اللغوي الجاري على العرف في الخطابي أكثر جريانا في الكلام التواصلي المسموع.
- أن الأساليب الخطابية المسموعة منحصرة في التأليف النحوي الأول لبعد المتأخرين عن زمن الرواية والسماع.
- لا يحكم الاتساع اللغوي أي قياس، والمعول عليه فيه كثرة الاستعمال.
- أن الفرق بين الاتساع والحذف متوقف على المحال الموضعية التي تتناوب عليها العناصر اللاحقة على المحذوف؛ فتأخذ حكمه في الاتساع ويبقى الموضع خلوا في الحذف.
- ضم الكتاب الكثير من صور الالتفات والخروج على القياس النحوي، إلى الممارسات التداولية الفعلية للخطاب التواصلي.

قائمة المصادر والمراجع:

[34] المرجع نفسه، (304/01).

1. أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان دط، دت.
2. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: مُحَمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، دت.
3. أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مؤسسة مُحَمَّد علي بيضون، ط01، 1997م.
4. بهاء الدين عبد الرحمن، مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو، على رابط موقع
الألوكة:
https://www.alukah.net/Books/Files/Book_6875/BookFile/alnaho.pdf
5. تمام حسان، الأصول "دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، 2000م.
6. حبنكة الميداني، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط01، 1996م.
7. الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007م.
8. حسن محمود شبانة، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، دار الفتح، الأردن، ط1، 2011م .
9. ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي مكتبة أطلس، دمشق، دت.
10. ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.

11. عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد78، 1996م.

12. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

13. عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، ط1، 1998م.

14. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ط3، 1413هـ.

15. عثمان ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، دت.

16. عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1988م.

17. مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007م.